مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (ABPR) ISSN: 2170- 1938
المجلد: 11 العدد 02 / (2022) EISSN: 2602-7313
جامعة قاصدي مرباح – ورقلة (الجزائر)

واقع وآفاق الشمول المالي الرقمي في البلدان العربية

The reality and prospects of financial inclusion in the Arab countries

د. خميلي رشيد
المعهد العالي للتكوين في السكك الحديدية – الرويبة– الجزائر ، Khemili.rachid@yahoo.com

تاريخ الاستلام 2021/05/20 تاريخ القبول 2023/03/09 تاريخ النشر :.2023/04/01

ملخص:
الشمول المالي مفهوم اجتماعي و اقتصادي حديث نسبياً ، برز مفهوم الشمول المالي على الساحة الدولية بعد نشوب الأزمة المالية العالمية في عام 2008 ، وهو مفهوم يعمل على توفير مختلف الخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة ومناسبة للجميع، وذلك من خلال القنوات الرسمية ، و يعتبر التحول الرقمي من مسرعات تحقيق الشمول المالي عالميا ، كما أن تدني مؤشرات الشمول المالي في الاقتصاديات العربية كمجموعة، بالمقارنة مع مجموعات دولية مشابهة من حيث مستويات الدّخل، أبرز الحاجة لتعزيز الشمول المالي في الاقتصاديات العربية، خاصة في ظل التطور الهائل في التكنولوجيا المالية ، لذا تأتي هذه الورقة البحثية للتعرف على مدى إمكانية تعزيز الشمول المالي في ظل تطور التكنولوجيا المالية.
الكلمات المفتاحية: الشمول المالي ، الاستبعاد المالي ، التكنولوجيا المالية ، الشمول المالي الرقمي ، البلدان العربية.

Abstract:
Financial inclusion is a relatively modern social and economic concept, and it is a concept that works to provide various financial and banking services at reasonable and appropriate costs to all, through official channels, and digital transformation is one of the accelerators for achieving global financial inclusion. In addition to the decline in financial and banking inclusion indicators in Arab economies as a group, compared to similar international groups in terms of income levels, this has led to the need to enhance financial inclusion in Arab economies, especially in light of the tremendous development in financial technology that has played an increasing role in promoting financial inclusion and achieving its strategy in Many countries of the world , Therefore, this paper comes to identify the possibility of enhancing financial inclusion in light of the development of financial technology.

Keywords: Financial inclusion, Financial exclusion , financial technology , Arab countries.

JEL code: D23,G21, E42, I32, O16

. مقدمة:

يحظى الشمول المالي بأبعاده ومؤشراته ، وتأثيراته ، باهتمام واسع من قبل البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء ، حيث اضطلع المجتمع الدولي بدور كبير وفعال في تطوير وجمع البيانات الخاصة به ، ومحاولة استخدام وابتكار أفضل الطرق لتحسين مستوياته .

وتعتبر التكنولوجيا المالية من أهم ركائز مستقبل القطاع المالي والمصرفي، حيث يتّجه العملاء بشكل متزايد نحو تنفيذ معاملاتهم المصرفية من خلال التطبيقات الإلكترونية والحلول الذكية، فالتكنولوجيا المالية بإمكانها أن تجعل الخدمات المالية أسرع وأرخص، وأكثر أمناً وشفافية وإتاحة، خصوصاً للشريحة من السكان التي لا تتعامل مع القطاع المصرفي.

كما أن تدني مؤشرات الشمول المالي في الاقتصاديات العربية كمجموعة، بالمقارنة مع مجموعات دولية مشابهة من حيث مستويات الدخل، أبرز الحاجة لتعزيز الشمول المالي في الاقتصاديات العربية، لما لذلك من أثر إيجابي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، و يشكل الشمول المالي هدف إستراتيجيًّا جديدًا للاقتصاديات العربية والجهات الرقابية لديها، من أجل تحقيق التكامل بين الاستقرار المالي والنزاهة المالية ، والحماية المالية للمستهلك.

1.1 إشكالية الدراسة :

من خلال ما سبق ذكره ، تحاول هذه الورقة البحثية معالجة الإشكالية التالية:

ما هو الوضع الحالي للشمول المالي في العالم العربي؟ و ماهو الدور الذي يمكن أن تقوم به التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي في البلدان العربية ؟

2.1 فرضية الدراسة :

لا يزال انتشار الخدمات المالية باستخدام التكنولوجيا المالية في البلدان العربية في مراحلها الأولى وذلك راجع في الأساس إلى ضعف البنية التحتية للخدمات المالية الالكترونية.

3.1 أهداف الدراسة : يرمي هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي كالأتي:

- ✓ التعرف على وضعية الشمول المالي الرقمي على المستويين الدولي والعربي .
- ✓ تحليل وفهم دور التكنولوجيات الحديثة في تعزيز الشمول المالي على المستوى العربي .

ومن أجل القيام بتقديم دراسة شاملة ووافية حول موضوع الشمول المالي الرقمي فإنه تم الاعتماد على كل من **المنهج الوصفي ، والمنهج التحليلي** ، حيث تم استخدام المنهج الوصفي في كل ما يتعلق بالجانب النظري لموضوع الشمول المالي الرقمي من مفاهيم وغيرها ، أما فيما يخص المنهج التحليلي فتم استخدامه في تحليل المعطيات والإحصائيات المتعلقة بالشمول المالي الرقمي على المستوى العربي والعالمي .

4.1 تقسيمات الدراسة : ارتأى الباحث تقسيم الدراسة إلى محورين رئيسيين.

المحور الأول: مدخل إلى الشمول المالي.

المحور الثاني : الشمول المالي الرقمي في البلدان العربية .

2. مدخل إلى الشمول المالي :

الشمول المالي مصطلح فرض نفسه بقوة على الساحة الاقتصادية عموما والمصرفية بشكل خاص ، وذلك منذ إدراك البلدان المتقدمة لأهمية الشمول المالي وطرحه في قمة الدول الكبرى العشرون (G20) في قمة تورونتو الكندية عام 2010 والتي تم تعديل أهدافها عام 2014 ليتم تأكيدها من خلال وثيقة خطة الأعمال للشمول المالي للدول العظمى العشرون لعام 2017 لتعكس التحولات الشاملة في النظرة إلى الشمول المالي وعلاقته بالعديد من معطيات الاقتصاد الكلي .

1.2 تعريف الشمول المالي:

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في العام 1993 في دراسة " ليشون وثرفت " عن الخدمات المالية في جنوب شرق انجلترا، تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية ، وفي عام 1999 إستخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة (سمير عبد الله ، 2016 ،الصفحة 15) .

تعددت مفاهيم الشمول المالي ، في حين تعرفها بعض الأدبيات بقدرة الأفراد و الشركات على الوصول للخدمات المالية ، وتعرفها دراسات أخرى بسهولة الوصول والاستخدام للخدمات المالية المصرفية الرشيدة و المستدامة من قبل الأفراد، بينما يعرفه **البنك الدولي** على أنه نسبة السكان مستخدمي الخدمات المالية من أجمالي عدد السكان .

في حين تؤكد **منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OCDE)** في تعريفها على تمكين فئات المجتمع المختلفة على استخدام هذه الخدمات المالية، التي تقدم من قبل الدولة والقطاع المصرفي على أن يتم تقديم أفضل الخدمات المالية بأسعار مناسبة من خلال البنوك.

نجد كذلك تعريف **مجموعة العشرين والتحالف العالمي للشمول المالي** والذي ينص على أنه : الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة و الميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة (شنبي صورية وآخرون ،2018 ، الصفحة 106) .

إذن الشمول المالي هو مفهوم يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة على العدد الأكبر من المجتمعات والمؤسسات والأفراد، خصوصاً شرائح الدخل المنخفض في المجتمع، على عكس الإقصاء المالي الذي يستثني هذه الشرائح.

2.2 أهمية الشمول المالي:

يمكن توضيح أهمية الشمول المالي في النقاط التالية : (سالم عواد حسين وآخرون ، 2019 ، الصفحة 84).

- **تعزيز جهود التنمية الاقتصادية :** أثبتت العديد من الدراسات التطبيقية التي أجرتها مجموعة البنك الدولي عن وجود علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي، كما يرتبط عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات.
- **تعزيز استقرار النظام المالي :** إن مزيدا من الاستخدام للنظام المالي الرسمي سينوع من محفظة الودائع لدى المؤسسات المالية مع تخفيف مستويات التركز فيها وبما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات، كما يعزز هذا التنويع من استقرار النظام الاقتصادي للدول، حيث أن المودعين الكبار هم أول المنسحبين من النظام المالي الرسمي عند حدوث أي طارئ ، حيث أظهرت دراسة للبنك الدولي أن الدول ذات مستويات الشمول المالي الأكبر أقل عرضة لحدوث التقلبات السياسية.
- **تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم:** أظهرت الدراسات التي تبحث في فائدة توسيع انتشار الشمول المالي على مستوى الأفراد، أن تحسين قدرتهم على استخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، والاستثمار في التعليم، بالإضافة لتحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية.

– **أتمته النظام المالي:** إن زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الالكترونية خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات سيفيد كل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات، بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر، وبتكلفة أقل، كما ستفيد النظام المالي من خلال تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب، كما أن أتمتة المدفوعات المختلفة ستخلق فرصة لدخول المزيد من الأفراد في عداد مستخدمي النظام المالي الرسمي.

3.2 مؤشرات قياس الشمول المالي:

في عام 2011 دشن البنك الدولي وبتمويل من مؤسسة **بيل وملينداا جيتس**– (Bill & Melinda Gates Foundation) قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي التي تعد أشمل قاعدة بيانات في العالم عن كيفية قيام البالغين بالادخار والاقتراض ، وسداد المدفوعات وإدارة المخاطر المالية، وأعقبت الجولة الأولى من المسوح الاستقصائية جولة ثانية في عام 2014 وأخرى ثالثة في عام 2017 ، وتشتمل قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2017 ، التي شملت ما يزيد عن 140 دولة ، على مؤشرات محدثة عن إمكانية الحصول على الخدمات المالية الرسمية وغير الرسمية واستخدامها. على بيانات إضافية عن استخدام التكنولوجيا المالية ، وكذلك تشجيع زيادة استخدام الخدمات المالية .

ووضعت مجموعة العمل المعنية ببيانات الشمول المالي التابعة للتحالف العالمي للشمول المالي ، الشروط الأساسية التالية المقترح أن تتوفر في مؤشرات الشمول المالي (جلال الدين بن رجب ،2018) :

–**الفائدة والملاءمة** : اختيار المؤشرات التي تساعد على وضع السياسات الوطنية للشمول المالي

– **الاتساق:** ضمان اتساق القياس وقابلية المقارنة في الزمان والمكان .

– **التوازن:** تناول الشمول المالي لجانبي العرض (الوصول للخدمات المالية)، والطلب (الاستفادة من هذه الخدمات .)

– **البراغماتية:** الاعتماد قدر الإمكان على بيانات متوفرة ومتاحة لتقليل التكلفة والجهد .

– **المرونة:** ما من شك أن تحقيق الشمول المالي مرتبط بالسياق الاقتصادي والجغرافي والاجتماعي والثقافي للدولة، ويختلف باختلاف الظروف والموارد بين الدول، و بالتالي فان الشروط الأساسية المقترحة في احتساب مؤشر الشمول المالي تمكن البلدان من التمتع بقدر كاف من المرونة في اختيار التعريفات و/ أو استخدام مؤشرات بديلة .

– **الطموح:** قياس الشمول المالي بدقة، قد يتطلب بذل جهود وموارد إضافية لمقابلة الشروط الأساسية كما هو محدد. مع ذلك، من منطلق المرونة والبراغماتية، يمكن اعتماد مؤشرات بديلة إذا تعذر الحصول على المؤشرات الأساسية، على أن يتم تحسين المؤشرات في وقت الحق، عمال بمبدأ الطموح المبني على ديناميكية الشروط الأساسية.

ولقد تم تقسيم مؤشرات قياس الشمول المالي إلى ثلاث أبعاد (نغم حسين نعمة ، مؤشرات قياس الشمول المالي ، جامعة النهرين):

– الحصول على الخدمات المالية: ويشير الوصول إلى قدرة العملاء للحصول على منتج مالي معين إذا أرادوا ذلك ؛

– استخدام الخدمات المالية : يشير الاستخدام إذا ما كان العملاء يختارون الاستفادة من هذا الوصول واستخدامه أم لا؛

– جودة المنتجات وتقديم الخدمات المالية : وتمثل الجودة جميع فوائد وتكاليف المنتج.

ويقاس الشمول المالي من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات المالية، مثل حصة البالغين الذين لديهم حساب مصرفي أو حصة الشركات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة التي لديها قرض.

ويشتمل كل بعد من الأبعاد الثلاثة مجموعة من المؤشرات يمكن إدراجها في الجدول الموالي:

الجدول1: الأبعاد الثلاثة لمؤشرات الشمول المالي

الأبعاد	المؤشرات
الوصول إلى الخدمات المالية	- عدد نقاط الوصول إلى الخدمات ؛ - حسابات النقود الالكترونية ؛ - مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.
استخدام الخدمات المالية	- البالغين الذين لديهم تعامل مصرفي؛ - البالغين الذين لديهم حساب ائتمان منتظم؛ - البالغين حملة وثائق التأمين ؛ - عدد معاملات الدفع غير النقدية ؛ - عدد معاملات الدفع عبر الهاتف ؛ - ارتفاع وتيرة استخدام الحسابات المصرفية ؛ - المحتفظين بحساب بنكي؛ - التحويلات ؛ - الشركات التي لديها حسابات رسمية ؛ - الشركات التي لديها التي لديها قروض قائمة لدى مؤسسات نظامية.
جودة الخدمات المالية	- المعرفة المالية ؛ - السلوك المالي ؛ - متطلبات الشفافية؛ - حل النزاعات ؛ - تكاليف استخدام الخدمات المالية ؛ - العوائق الائتمانية ؛

المصدر : بشار احمد العراقي وآخرون ، 27-28 جوان 2018 .

و فيما يلي أهم مكونات الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي (جلال الدين بن رجب ،2018 ، الصفحة 03):

البُعد الأول :استخدام الحسابات المصرفية

- نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك، ومكاتب البريد، ومؤسسات التمويل الصغرى .
- الغرض من الحسابات (شخصية أو تجارية) .
- عدد المعاملات (الإيداع والسحب) .
- طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية (مثل أجهزة الصراف الآلي، فروع البنك).

البُعد الثاني : الادخار

- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية .
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمي .
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلاف ذلك (على سبيل المثال، في المنزل) خلال 12 شهر الماضية.

البُعد الثالث : الاقتراض

- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية ..
- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية(بما في ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء).

البُعد الرابع : المدفوعات

- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12 شهر الماضية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12 شهر الماضية .
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في 12 شهر الماضية.

البُعد الخامس :التأمين

- النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم.
- النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم ، محاصيلهم ومواشيهم ضد الكوارث الطبيعية (هطول الأمطار والعواصف.) .

4.2 تطور الشمول المالي حول العالم :

تتفاوت دول العالم من حيث درجة تمتع سكانها بالخدمات المالية الأساسية، حيث أن 99% من سكان الدول الاسكندنافية ، و91% من سكان أمريكا لديهم حسابات مصرفية، أي أن أن نسبة الاستبعاد المالي لا تتجاوز 9 % .

الجدول 2: مستوى الشمول المالي على المستوى العالمي 2017/2014/2011

البيان	2011	2014	2017
السكان البالغون في العالم ممن لديهم حساب مصرفي	%51	62%	69%
شخص بالغ غير متعامل مع البنوك	2.5 مليار	2 مليار	1.7مليار

Source : élaboré par l'auteur selon les données Global Findex 2017.

على الرغم من تسارع وتيرة تحقيق الشمول المالي عالميًا، إلا أن هناك تفاوتًا بين الدول النامية والمتقدمة في هذا الشأن، حيث يمتلك 94% من البالغين في الدول مرتفعة الدخل حسابات مصرفية، مقابل 63% فقط في البلدان النامية ، ولهذا فإن غالبية الأفراد الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية ، والبالغ عددهم 1.7 مليار شخص حتى عام 2017، يعيشون في الدول النامية ، ويرجع ذلك التفاوت إلى أسباب عديدة، منها أن بعض الأفراد لا يمتلكون أموالًا كافية تستدعي فتح حسابات مصرفية، والبعض الآخر يجد أن تكلفة فتح الحساب مرتفعة، خاصة في حالة وجود مسافة كبيرة بين محل السكن وأقرب فرع مؤسسة مالية، بالإضافة إلى عدم توفر المستندات المطلوبة لدى آخرين، أو انعدام الثقة في النظام المالي والمصرفي، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول 3 : أسباب الاستبعاد المالي في الدول (الوحدة %)

البيان	العالم	الاقتصاديات العربية
ملكية حساب في مؤسسة مالية رسمية	50	18
أسباب عدم ملكية حساب :		
– أسباب دينية	5	12
–المسافة	20	8
– التكلفة	25	21
– نقص المستندات	18	10
– قلة الثقة	13	10
– قلة المال	65	77
– فرد من العائلة لديه حساب	23	9

المصدر : عبد الحليم عمار غربي ، الصّيرفة الإسلامية في الشمول المالي والمصرفي – الاقتصادات العربية نموذجًا ، مجلة بيت المشورة ، العدد 8 ، دولة قطر ، أفريل 2018 ، ص80.

على مستوى البلدان العربية، يشير تقرير البنك الدولي حول نسب الشمول المالي لعام 2017 من حيث نسبة البالغين الذين يملكون حسابات لدى المؤسسات المالية في الدول العربية كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول 4 : نسبة البالغين الذين يملكون حسابات لدى المؤسسات المالية في بعض الدول العربية (2017)

الدولة العربية	الإمارات	البحرين	الكويت	السعودية	ليبيا	لبنان	الجزائر	تونس	الأردن	مصر
% الذين يملكون حسابات	88	83	80	72	66	45	43%	42%	%37	%33
الترتيب العالمي	35	42	51	59	66	97	101	103	114	121

المصدر : عبد الرزاق الشحادة وآخرون ، مؤشرات الاشتمال المالي وأثرها على الأداء المالي للبنوك الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، مجلة جامعة العين للأعمال والقانون ، الإمارات العربية المتحدة ، الإصدار الثاني ، السنة الرابعة 2020 ،

3. الشمول المالي الرقمي في البلدان العربية

منذ الأزمة المالية العالمية في العام 2008 ، واجهت الخدمات المالية موجة متصاعدة من التنظيم والرقابة والإشراف ، ومع تزايد عبء المطابقة والالتزام على البنوك التقليدية، وجد الابتكار في قطاع الخدمات المالية مسارا له عبر التكنولوجيا المالية، حيث ساهمت طرق التمويل الجديدة من خلال الأجهزة الرقمية ، بشكل كبير لدعم الفقراء ، وتعزيز عملية الشمول المالي.

1.3 التكنولوجيا المالية وخدماتها:

يعد التطور الرقمي من أهم ركائز مستقبل القطاع المالي والمصرفي، حيث يتجه العملاء بشكل متزايد نحو تنفيذ معاملاتهم المصرفية من خلال التطبيقات الإلكترونية والحلول الذكية ، فالتكنولوجيا المالية بإمكانها أن تجعل الخدمات المالية أسرع، وأرخص، وأكثر أمناً وشفافية وإتاحة.

وشهدت سوق التكنولوجيا المالية الحديثة نمواً بارزا في السنوات الأخيرة، حيث ارتفع إجمالي الاستثمارات في التكنولوجيا المالية على مستوى العالم من 19 مليار دولار عام 2013 ،إلى ما يقرب من 130 مليار دولار خلال النصف الأول من عام 2019.

التكنولوجيا المالية والمعروفة بمصطلح فنتك" **FINTECH**" وهي اختصار للكلمتين "**Technology Financial**" ، ويقدم مجلس الاستقرار المالي مفهوماً دقيقاً للتكنولوجيا المالية ، وهو أن :

التكنولوجيا المالية عبارة عن ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا ، بحيث يمكنها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة لها أثر ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم الخدمات المالية.

أي أنه ذلك العنصر الذي يمكننا بالانتفاع من التقنيات التكنولوجية في تقديم الخدمات المالية والمصرفية ، بهدف زيادة كفاءتها وتحسن نوعيتها وسرعة تنفيذها (اتحاد المصارف العربية ، الدراسات والأبحاث والتقارير) .

ويعتبر ظهور التكنولوجيا المالية أحدث موجة ابتكار تؤثر على قطاع الخدمات المالية، فمن شأن التكنولوجيا المالية إحداث ثورة في طريقة تنفيذ العمليات المصرفية وكيفية قيامنا بمعاملاتنا المالية بخفض حواجز الدخول، وزيادة الكفاءة، وإعادة تعريف تجربة المستخدمين، وبطريقة مجدية التكلفة.

لكن سرعة التطور في خدمات التكنولوجيا المالية يشكل تهديداً يجب من خلاله اتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية التي تحقق سلامة ونزاهة ، وإستقرار القطاع المصرفي والمالي، حيث تُمثّل التكنولوجيا المالية وتطبيقاتها المختلفة فرصاً وتحديات في الوقت عينه للمصارف والمؤسسات المالية.

ويصنف مجلس الاستقرار المالي التقنيات المالية الحديثة في خمس مجموعات رئيسة:(تقرير صندوق النقد العربي حول التقنيات المالية الحديثة ، 2020)

أ . خدمات المدفوعات والمقاصة والتسوية،

ب .خدمات الإيداع والإقراض وحشد التمويل،

ت .خدمات التأمين،

ث .خدمات إدارة الاستثمار،

ج .خدمات دعم السوق.

2.3 التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي:

يمكن إستعراض الفرص التي تتيحها التكنولوجيا المالية للقطاع المالي والمصرفي في ما يلي:

- تعزيز الشمول المالي؛
- توفير خدمات مصرفية أفضل وأكثر ملائمة للعملاء؛
- التأثير الإيجابي المحتمل على الاستقرار المالي بسبب تزايد المنافسة، ودور التكنولوجيا الرقابية (RegTech) في تحسين عمليات الامتثال في المصارف.

يمكن تعريف الشمول المالي الرقمي بأنه " مجموعة واسعة من الخدمات المالية يتم الوصول إليها وتسليمها من خلال القنوات الرقمية ، بما في ذلك المدفوعات والائتمان والمدخرات ، الحوالات والتأمين والمعلومات المالية . "

ويشير الرقمي إلى الرقمية المالية باعتبارها "الخدمات المالية المقدمة من خلال الهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر الشخصية و الإنترنت أو البطاقات المرتبطة بنظام دفع رقمي موثوق به، ولقد أضافت الثورة الرقمية الحديثة بعض الأمور الحيوية لحياة الناس ، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في المناطق النائية، كما ساهمت طرق التمويل الجديدة من خلال الأجهزة الرقمية ، مثل أجهزة الهاتف المحمول بشكل كبير لدعم الفقراء ، وتعزيز عملية الشمول المالي.

يشار إلى أن معظم الأشخاص المحرومين مالياً محرومون من فوائد الأنظمة المالية التقليدية لأنها تعتمد على المعاملات النقدية، ويبدو أنه سوف يتم سد الفجوة من خلال التمويل الرقمي، حيث ساهم ويساهم التمويل الرقمي بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي ، لأنه يمكن أن يصل إلى حجم كبير من السكان المستهدفين.

و تقود التغيرات والابتكارات السريعة في مجال التكنولوجيا، إلى الحصول على الخدمات المالية وتحقيق الشمول المالي، حيث تحدث شركات التكنولوجيا المالية تغييرات سريعة في القطاع المالي، مما يجعل توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية أيسر من ذي قبل.

لا يقتصر مفهوم الشمول المالي على فتح حساب مصرفي فحسب، بل يمتد إلى كيفية استفادة الفرد من هذا الحساب على أكمل وجه، وذلك عن طريق ربط الحساب باستخدام الهواتف الذكية والإنترنت لإجراء المعاملات المالية ، فقد ارتفعت نسبة مالكي الحسابات الذين يقومون بإرسال أو تلقي المدفوعات رقميًّا خلال الفترة (2014–2017) من 67% إلى 76% عالميًا.

وعلى الرغم من هذا التحسن، إلا أن هناك حوالي مليار فرد بالغ حول العالم من مالكي الحسابات يدفعون فواتير المرافق نقدًا، كما يعمل حوالي 300 مليون بالغ من مالكي الحسابات في القطاع الخاص ولا يزالون يتقاضون أجورهم نقدًا، وهو ما يستدعي الحاجة إلى تطوير التكنولوجيا الرقمية والاستفادة من المعاملات النقدية الحالية لإدخال أكبر عدد ممكن من المواطنين في النظام المصرفي وتعزيز الشمول المالي (أسماء رفعت ،2019).

من أمثلة الابتكارات التكنولوجية التي تدعم الشمول المالي، بالإضافة إلى تكنولوجيا الخدمات المالية **(Fintech)** ، نجد تكنولوجيا **blockchain**[1] التي تساهم بشكل كبير في خفض التكاليف، وتساعد علي زيادة الإنفاق وتبادل الأموال في جميع

[1] – **البلوك تشين** : بروتوكول رقمي للقيام بالتعاملات و نقل الأموال باستخدام شبكة واسعة من الحواسيب المنتشرة حول العالم، وأن القواعد التي يحتاجها هذا البروتوكول هي: توافر عملة رقمية ، وسجل دقيق، وثقة مطلقة بين المتداولين.

أنحاء العالم بطريقة أرخص وأسرع ، كما أنها توفر شفافية للإنفاق الحكومي من خلال توفير إمكانية التتبع حول كيفية توزيع الأموال واستخدامها بشكل فعال، ومن خلال القضاء على الفساد والانحرافات المالية، كما أن هذه التكنولوجيا توفر ملفات تعريف رقمية شخصية للعميل، تتألف من سجلات مختلفة للأنشطة الشخصية والمالية له، والتي يمكن قبولها من قبل المؤسسات المالية باعتبارها معلومات هوية مشروعه، وبالتالي يسمح التعامل معه ماليا. كما يمكن أن تقلل هذه التقنية زمن التسويات وتسهل معالجة الأخطاء دون مشاكل مزدوجة في الإنفاق، كما نجد تكنولوجيا العملات المشفرة[2] **Cryptocurrency** التي بدورها ستساهم بشكل كبير في القضاء على الوساطة، الأمر الذي كان يؤدي إلى ارتفاع الرسوم.

لكن ولضمان استفادة الناس من الخدمات المالية الرقمية، يلزم توفر نظام للمدفوعات على درجة جيدة من التطور، وبنية تحتية جيدة ، ولوائح تنظيمية ملائمة، وإجراءات وقائية صارمة لحماية المستهلكين ، ويلزم أيضا تصميم الخدمات المالية، سواء أكانت رقمية أم تناظرية، بحيث تلبي احتياجات الفئات المحرومة مثل النساء والفقراء ومستخدمي هذه الخدمات لأول مرة الذين قد تكون مهارات القراءة والكتابة والحساب لديهم متدنية.

3.3 الخدمات المالية الرقمية في الاقتصاديات العربية :

لا يزال انتشار الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في مراحلها الأولى في الاقتصاديات العربية بالمقارنة مع المجموعات الإقليمية الأخرى، حيث وفقاً لتقرير المدفوعات العالمية لعام 2016 ، قد زاد حجم المعاملات غير النقدية على المستوى العالمي في 2014 بنسبة سنوية 8,9 % ليبلغ 387,3 مليار معاملة مرتفعاً من 282,1 مليار معاملة في عام 2010 ، وتتركّز معظم هذه الزيادة في منطقة شرق آسيا(خاصّة الصين) بنسبة نمو بلغت 31,5% ، أما عن معدل النمو في الاقتصاديات العربية فقد بلغ 12,3 % .

ولقد انتشرت في الآونة الأخيرة على مستوى الدول العربية حلول التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني ، وظهرت العديد من الشركات التي توفر هذه الخدمات لشرائح واسعة من المستخدمين من الأفراد والشركات ، مستفيدة من عدد من العوامل من بينها تطور بنية نظم الدفع الوطنية، والانتشار واسع النطاق الاستخدام للانترنت والتزايد المستمر في استخدام الهواتف الذكية في المنطقة العربية ، كما استفادت هذه الشركات من سعي السلطات الإشرافية إلى توفير الأطر القانونية والرقابية الداعمة لأنشطة هذه الشركات (تقرير صندوق النقد العربي للتقنيات المالية الحديثة ، 2020).

ووفقًا لبيانات مدفوعات البنك الدولي فإن الدول العربية تقدم خدمات غير نقدية بالكامل صفقات بقيمة 1.7 تريليون دولار أمريكي في عام 2010 منها 1.2 تريليون دولار أمريكي في دول الخليج، و بعد خمس سنوات ، أي في عام 2015 ، بلغ إجمالي المعاملات غير النقدية 3.3 تريليون دولار أمريكي لجميع الدول العربية ، 2.8 تريليون دولار منها لدول الخليج ، مشيراً إلى أن بعض الدول العربية تشهد نمواً هائلاً في مدفوعات المعاملات غير النقدية، والشكل الموالي يوضح حجم المدفوعات الرقمية التي تم إجراؤها أو تلقيها في عام 2016.

[2] – العملة المشفرة (**Cryptocurrency**) : عملة رقمية تستخدم كوسيط للتبادل الافتراضي (إلكترونيا) ، و أول عملة مشفرة أنشئت هي Bitcoin في 2009 .

الشكل1: نسبة المدفوعات الرقمية التي تم إجراؤها أو تلقيها في 2016 (للعمر 15+) .

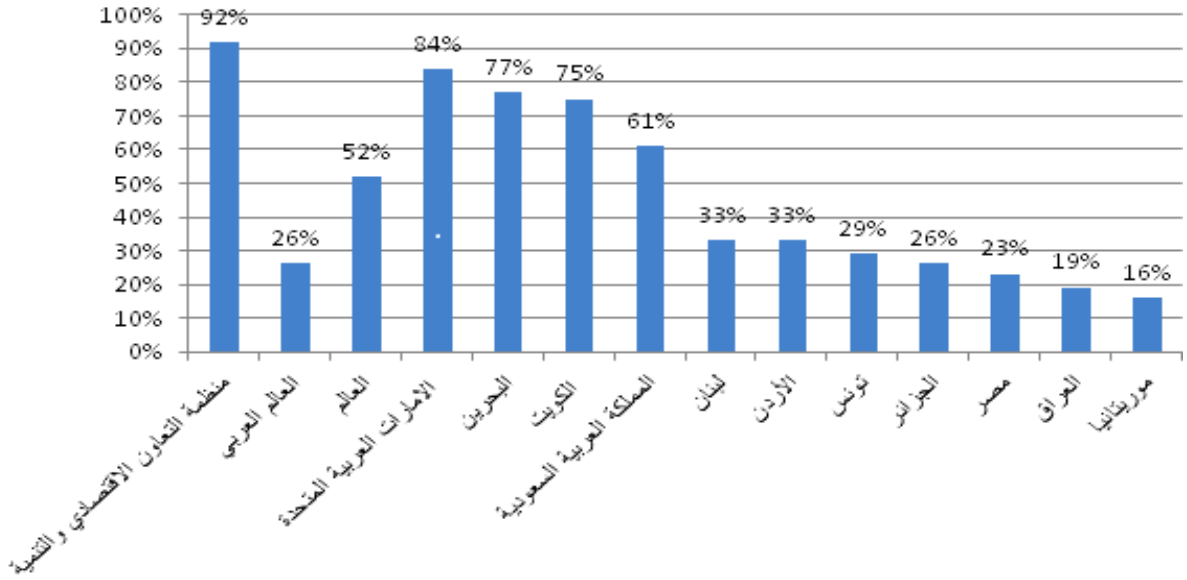

Source:Global Findex Database 2017

شجع نمو شركات التكنولوجيا المبتكرة العديد من العملاء العرب على استخدام الخدمات المالية الرقمية بدلاً من المعاملات النقدية، نظرًا لأن الأمر أصبح مبسطًا نسبيًا ، فإن الأسر المستبعدة سابقًا تحتاج فقط إلى فتح حساب والحصول على وصول رقمي للاقتراض وإجراء المعاملات عن بُعد ، والجدير بالذكر أن الاشتراكات الخلوية المتنقلة (لكل 100 شخص) نمت بشكل كبير ، من 53٪ في عام 2007 إلى 108٪ في عام 2017 (البنك الدولي ، 2020).

شهد نشاط شركات التكنولوجيا المالية في عدد من الدول العربية نموا ملحوظا في السنوات الأخيرة ، وهو ما ساعد على تحقيق قفزة في معدلات استخدام الأفراد والشركات لشبكات الإنترنت، كما ساهمت الزيادة الكبيرة في أعداد مستخدمي الهواتف الذكية في الإسراع بتبني تطبيقات الدفع الإلكتروني في الدول العربية، كما عزز من توفر هذه التطبيقات، سعي السلطات الإشرافية إلى تطوير أنظمة الدفع والمقاصة، وسن التشريعات اللازمة لتشجيع نمو أنظمة الدفع الإلكتروني ، لاسيما فيما يتعلق باعتماد التوقيع الإلكتروني والأمن السيبراني وحماية البيانات، إضافة إلى وجود النظام الآني للتسويات الإجمالية كما هو الحال في عدد من الدول العربية من بينها البحرين التي تستفيد كذلك من وجود شبكة البحرين الإلكترونية الوطنية للمعاملات المالية . (تقري صندوق النقد العربي للتقنيات المالية الحديثة ، 2020)

إن فكرة إنشاء نظام الدفع عبر الهاتف المحمول بدأت تأخذ أهمية كبيرة لدى عدد من الاقتصاديات العربية باعتبار أن الخدمات التي سيقدمها النظام ستساعد على رفع مستوى الشمول المالي لديها، ولكن لا تزال المجتمعات العربية تعتمد على النقدية بشكل كبير، حيث إن نسبة المعاملات غير النقدية للفرد الواحد هي الأدنى بين المجموعات الإقليمية، ومن الممكن أن يتزايد الشمول المالي على المدى الطويل في الاقتصاديات العربية عن طريق استخدام الخدمات المالية الرقمية.

وفيما يخص مدى تطبيق التكنولوجيا المالية في العمليات المصرفية في الوطن العربي ، فانه و نظراً لصغر حجمها ومحدودية إنتشارها بشكل عام، لا تتصرف الشركات الناشئة على أنها منافس مباشر للبنوك العربية، بل تسعى معظم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية إلى الشراكة والتعاون مع المصارف.

كما لا يزال اختيار التكنولوجيا المالية المناسبة والتطبيق الناجح لها، يشكل تحدياً للمصارف، وخاصة تلك التي لديها ثقافة إبتكارية ضعيفة، لذلك يمكن لعقد الشراكات مع الشركات الناشئة المختصة في مجال التكنولوجيا المالية ، أن يساعد المصارف على الحفاظ على حصتها السوقية، وذلك عبر تقديم منتجات مصرفية مبتكرة لعملائها.(نفس المرجع السابق)

4.3 تعزيز الشمول المالي الرقمي في الوطن العربي :

يرى البنك الدولي أن الإسراع في تعميم الخدمات المالية يتطلّب ما يلي :

–تعزيز تنوع المؤسسات المالية : من الأهمية وجود إطار قانوني وتنظيمي يسمح بدخول المؤسسات المتنوِعة ويطبق لوائح وقواعد رقابية تلائم مستويات المخاطر بكل مؤسسة، وذلك من أجل الوصول إلى العملاء الذين لا يحصلون على خدمات كاملة من جانب البنوك التجارية؛

–تيسير استخدام التقنيات المبتكرة ودخول المؤسسات غير التقليدية القائمة على التكنولوجيا :حيث أنه هناك حاجة لإطار قانوني وتنظيمي واضح يتيح الفرصة أمام التقنيات والأطراف الفاعلة الجديدة، وفي الوقت ذاته مواجهة المخاطر الناشئة عن الابتكار من خلال إطار تنظيمي يقوم على أساس» التجربة والتعلّم ؛

– –توسيع نطاق القنوات المصرفية القائمة على الوكلاء وغيرها من قنوات ذات التكلفة المعقولة :إن الاعتماد على الفروع التقليدية دون غيرها يمثل عائقًا رئيسًا أمام الشمول المالي، ويمكن للقواعد التنظيمية أن تساعد على التغلُّب على هذه العقبة عن طريق السماح باستخدام قنوات منخفضة التكلفة مثل :متاجر التجزئة المحلية التي تعمل كوكلاء لمقدمي الخدمات المالية والفروع ، بما يؤدي إلى توسيع نطاق الحضور الفعلي لمقدمي الخدمات المالية بتكلفة معقولة، وفي الوقت ذاته توفير مزايا حقيقية للفئات التي تصل إليها الخدمات؛

–الاستثمار في تكنولوجيا الإشراف والرفع المالي لتعزيز الموارد المحدودة: إن القطاع المالي الذي لا يخضع لرقابة تحوّطية جيدة لا يمكن أن يكون شاملً، ممّا يعني أن هناك ضرورة للرقابة القائمة على أساس المخاطر، حيث تحولت الجهات الرقابية في عدد من الاقتصاديات إلى استخدام التكنولوجيا للمساعدة على رقمنة التقارير وإجراء التحليلات الرقابية، وهو ما يُطلق عليه التكنولوجيا التنظيمية **Regtech**.

ويرى صندوق النقد العربي أن دعم البِنية التحتية المالية في الاقتصادات العربية يتطلّب ما يلي:

–**بيئة تنظيمية** : توفير بيئة قانونية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي، من خلال إصدار وتعديل الأنظمة والتّعليمات واللّوائح؛

–**الانتشار** : من خلال التوسُّع في شبكة فروع مقدِّمي الخدمات المالية، والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لمقدِّمي الخدمات ، بالأخصّ للتمويل المتناهي الصغر، بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل :وكلاء البنوك، خدمات الهاتف المصرفي، نقاط البيع، الصرّافات الآلية، خدمات التأمين والأوراق المالية وغيرها وفقاً لقوانين الدولة؛

–**تطوير نظم الدّفع والتسوية** : وذلك لتسهيل تنفيذ العمليات المالية وتسويتها بين المتعاملين في الموعد المناسب، بما يضمن استمرار تقديم الخدمات المالية؛

–**الاستفادة من التطورات التكنولوجية** : العمل على تطوير وتحسين الاتِّصال وتبادل المعلومات من خلال التوسُّع في تقديم الخدمات المالية الرقمية ، وكذلك الدّفع عبر الهاتف المحمول؛ وذلك لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقلّ وفاعلية أعلى؛

–**توفير قواعد بيانات شاملة** : العمل على تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني، وإنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمّن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى قاعدة بيانات تسجيل الأصول المنقولة.

و تعتبر قابلية التشغيل البيني للأنظمة سوا ء على مستوى القطاع المصرفي أو على مستوى مزودي الخدمات المالية من خارج القطا ع من أهم عوامل البنية التحتية المالية التي تساهم في زيادة مستويات الشمول المالي الرقمي، في هذا الإطار، تتسم نظم الدفع الإلكتروني في كل من الأردن والإمارات والبحرين ومصر والكويت والجزائر ولبنان والعراق والسعودية وسورية وليبيا والمغرب ، بقابلية التشغيل البيني على مستوى القطاع المصرفي ، من جهة أخرى، تتسم نظم الدفع الإلكتروني في كل من الأردن والإمارات والبحرين ومصر والكويت ولبنان والعراق والجزائر والسعودية وسورية والمغرب، بقابلية التشغيل البيني ما بين القطاع

المصرفي ومزودي الخدمات المالية من خارج القطاع ، أما فيما يتعلق بقابلية التشغيل البيني لأنظمة الدفع ما بين مزودي الخدمات المالية من خارج القطاع المصرفي ، بعضهم البعض، فهي متوفرة في كل من: الأردن والإمارات والبحرين ومصر والكويت والعراق والسعودية والمغرب. (عبد الحليم عمار غربي ،2020 ، الصفحة 80) .

أما فيما يتعلق بالسياسات الحكومية الهادفة إلى تشجيع نظم الدفع الإلكتروني ، تحرص الحكومات العربية على تشجيع عمليات الدفع الإلكتروني من خلال تشجيع الأفراد والشركات على استخدام منصات الدفع الرقمي في عمليات الشراء وسداد المدفوعات الحكومية ووضع مستهدفات رقمية للزيادة التدريجية لنسبة المعاملات الرقمية وإلغاء التعامل النقدي في الاقتصاديات المحلية وفق أطر قانونية وتنظيمية داعمة .

ومن حيث عناصر الإطار الرقابي الموضوع من قبل السلطات الإشرافية، تتمثل أهمها في الحرص على توافق عمليات شركات الدفع الإلكتروني مع أفضل المعايير والممارسات الدولية وكذلك مع الأطر المنظمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وحوكمة الشركات ومتطلبات الأمن السيبراني، وغيرها من الأنظمة والضوابط التي تنص عليها السلطات الإشرافية، للتأكد من اتساق عمليات الدفع الإلكتروني مع هذه الضوابط والمعايير ، تقوم السلطات الإشرافية بعمليات رقابة مكتبية، إضافة إلى رقابة ميدانية على مزاولي النشاط ووكلائهم، على أساس تقييم النشاط وفق منهجية قياس درجة ومستوى المخاطر.

فيما يتعلق بالتدابير والحوافز الهادفة إلى تشجيع نشاط شركات التكنولوجيا المالية ، تحرص السلطات الرقابية على تبني تدابير وحوافز تستهدف تشجيع نشاط شركات التقنيات المالية ، وذلك من خلال استقطاب الشركات التي تتبني أفكار مبتكرة في هذا المجال للعمل وفق بيئات رقابية اختباريه توفر البيئة الحاضنة لنمو أنشطة مثل هذه الشركات وتقديم اللازم لها. من جانب آخر، لجأت بعض الدول العربية إلى تبني مبادرات قومية للتكنولوجيا المالية يتمثل أحد أهم عناصرها في تحفيز نشاط شركات الدفع الإلكتروني. كما يحرص بعضها على تبني إطار رقابي تناسبي يلائم طبيعة عمل هذه الشركات وعلى منحها حوافز أخرى من بينها على سبيل المثال خفض ضريبة المبيعات على المدفوعات الإلكترونية، وخفض الرسوم والعمولات على معاملات الدفع الرقمي ، وإلزام المصارف والشركات بنشر أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع ، ووضع تعليمات تحد من عمليات السحب والدفع النقدي لتعزيز دور شركات التكنولوجيا المالية في مجال حلول الدفع بالتجزئة .

أما على صعيد التحديات الراهنة التي تواجه شركات التكنولوجيا المالية في مجال الدفع الإلكتروني يتمثل أبرزها في عدم توفر نظم أعرف عميلك الإلكترونية، والحاجة إلى تطوير البيئة التشريعية وتسهيل عملية إصدار التراخيص بما يتلاءم مع نشاط هذه الشركات، إضافة إلى انخفاض مستويات التثقيف المالي في بعض الدول العربية، والحاجة إلى تعزيز قدرات هذه الشركات في مواجهة مخاطر الهجمات السيبرانية التي تهدد خدمات الدفع الرقمي، علاوة على استمرار الاعتماد المتزايد على النقد في بعض الدول العربية، والتحديات الأخرى المرتبطة بصعوبة النفاذ إلى التمويل، وصعوبة الوصول للسوق ، والتوافق مع الأطر التنظيمية والرقابية، وتأمين الحلول التقنية الملائمة.

5.3 تحليل إحصائي للعلاقة بين التحول الرقمي والشمول المالي

لغرض معرفة العلاقة بين التحول الرقمي والشمول المالي اعتمدت على دراسة إحصائية قام بها باحث مصري حول تأثير التحول الرقمي على الشمول المالي في مصر ، حيث اعتمد الباحث في الدراسة الميدانية في اختبار فروض البحث من خلال التحليل الاحصائي للبيانات التي قام بتجميعها من خلال توزيع 150 قائمة استقصاء عشوائيا على عينة الدراسة المستهدفة والتي تشمل الموظفين بالبنوك (وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS) (رشا محمد حمدي الحداد ، سبتمبر 2022 ، ص690).

ولمعرفة مدى تحقق الشمول المالي في ظل تطبيق آليات التحول الرقمي بالبنوك، قام الباحث باختبار فرضية عدم وجود تأثير لتطبيق آليات التحول الرقمي بالبنوك على الشمول المالي من خلال اختبار الارتباط كما في الجدولين التالي:

جدول 5:الارتباط بين المتغير المستقل (التحول الرقمي) والمتغير التابع(الشمول المال)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	DurbinWatson
1	0.496[a]	0.247	0.173	4.91684	1.546

المصدر : رشا محمد حمدي الحداد ، أثر تطبيق التحول الرقمي على المراجعة الداخلية وتحقيق السمول المالي –دراسة ميدانية في البنوك المصرية ، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، العدد الثالث ، سبتمبر 2022 ، ص690.

لقد أظهرت النتائج في الجدول السابق أن معامل الارتباط R=0.496 ، أي دلالة على وجود علاقة ارتباط بين التحول الرقمي والشمول المالي بمعدل 50 % ، مما يعني وجود علاقة طردية قوية بين تطبيق آليات التحول الرقمي بالبنوك و تحقيق الشمول المالي، كذلك يوجد أثر لتطبيق التحول الرقمي على دعم الشمول المالي حيث أن معامل التحديد يساوي 0.247 ، والذي يعني أن التغير في المتغير التابع (الشمول المالي) يتأثر بالمتغير المستقل (التحول الرقمي) بنسبة 25 %وذلك عند مستوي دلالة أقل من 5 ،%كما أن قيمة داربن واتسون تساوي 1.546 ، أي قريبة من 2 .

ومنه بناء على ما سبق يمكن القول أن التحول الرقمي يؤثر بالإيجاب على الشمول المالي.

6.3 تعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر :

إن الحصول على الخدمات المالية بأسعار ميسورة هو أمر بالغ الأهمية يعزز الشمول المالي ، في الجزائر ، لا يزال 57٪ من البالغين و71٪ من النساء يفتقرون إلى إمكانية الحصول حتى على حسابات المعاملات الأساسية لإرسال المدفوعات وتلقيها بمزيد من الأمان والكفاءة. ونتيجة لذلك، فإنهم يُحرمون من الحصول على خدمات مالية أوسع نطاقاً مثل الادخار والتأمين والائتمان. ، ومن شأن زيادة إمكانية الوصول إلى المدفوعات الرقمية أن يكون بوابة للخدمات المالية الرقمية للجزائريين الأقل دراية بالقطاع المالي.

وسخرت الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول انتشار الهواتف المحمولة في العديد من البلدان النامية لتبدأ "الموجة الأولى" من الخدمات المالية الرقمية. ومع ذلك، ففي حين أن الاتصال بشبكات الهاتف المحمول ذات النطاق العريض في الجزائر أعلى من المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن استخدام الخدمات المالية الرقمية لا يزال منخفضاً للغاية: 16٪ فقط من البالغين الجزائريين و11٪ من النساء يستخدمون المدفوعات الرقمية مقابل 23٪ من البالغين و18٪ من النساء في المنطقة، و36٪ من البالغين و32٪ من النساء في بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية (مدونة البنك الدولي).

وتعتبر الجزائر من الدول العربية ذات المستويات المتوسطة من الشمول المالي، وتولي السلطات الوطنية أولوية لهذا النهج من خلال القوانين والتشريعات، بدءا بالمادة 35 مكرر من القانون رقم 13-08 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013 ،المتضمن قانون المالية لسنة 2014 ،والتي تنص على ضرورة أن يعمل البنك المركزي على تسهيل تقديم الخدمات البنكية قصد تشجيع الشمول المالي(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، العدد 68 ،ص21 .)واستمر دعم هذا النهج مع التعليمة رقم 1 المؤرخة في 14 فيفري 2018 المتعلقة بتطوير الشمول المالي من خلال التنويع في المنتجات والخدمات المالية خاصة من خلال الاستفادة من الابتكارات التكنولوجية (Banque d'Alger, 2018/02, P.1).

من جهة أخرى ، إن توفر عدد من مقومات البنية التحتية الداعمة لتقنيات الدفع الإلكتروني من بينها إنشاء هيئة ضبط النقد الآلي (الالكتروني)، واعتماد بنك الجزائر للآليات والمعايير المتعلقة ببطاقات الدفع الإلكتروني ، وإنشاء هيئة للمقاصة ببنك الجزائر، إضافة إلى اعتماد البنوك على آليات الدفع الرقمي، و يُشار إلى أنه على الرغم من وجود عدد من شركات التكنولوجيا المالية في الجزائر، إلا أن نشاطها يقتصر على تصميم حلول وبرامج لفائدة المؤسسات المصرفية وبريد الجزائر ، وذلك من أجل

توفير خدمات رقمية لعملائهم، فيما لا يُسمح لهذه الشركات وفق الإطار القانوني والتنظيمي المعمول به حاليا العمل في مجال الدفع الإلكتروني. (عبد الحليم عمار غربي ، مرجع سبق ذكره ، الصفحة 84) .

وتشتمل أهداف الإستراتيجية الرقمية تطوير وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر للحد من الدفع أو التسديد عن طريق الأوراق النقدية، إضافة إلى تعميم نقاط الدفع الإلكتروني ، والعمل مستقبلا على الحد من عمليات السحب زيادة عمليات السداد الإلكتروني ، مع توسيع الشمول المالي من خلال التسهيلات التي أقرها البنك المركزي من خلال تسهيل فتح الحسابات المصرفية والبريدية للأشخاص.

ولقد تضمن الإطار القانوني الداعم لحلول التكنولوجيا المالية في مجال الدفع الإلكتروني كل من "قانون المالية لسنة 2020 "الذي نص على ضرورة أن يقوم التجار بتوفير أدوات الدفع الإلكتروني ووضعها تحت تصرف المستهلكين، وذلك في مدة أقصاها 31 ديسمبر 2020 ، كذلك هنالك نظام النقد الآلي (الذي يتضمن إجراءات تنظم نشاط الفاعلين في مجال النقد الإلكتروني ، إضافة إلى ذلك، تشير المادة 27 من قانون التجارة الإلكترونية الصادر عام 2018 إلى إمكانية أن يتم دفع قيمة المعاملات التجارية من خلال منصات دفعُ مخصصة لذلك حصريا من طرف البنوك المعتمدة من قبل بنك الجزائر وبريد الجزائر ، متصلة بمحطات الدفع الإلكتروني المختلفة عبر شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية، وإلزام كل متعامل اقتصادي وتجار التجزئة بتوفير وسائل الدفع الإلكتروني للعملاء لتسديد ثمن مشترياتهم باستعمال حسابهم البنكي أو البريدي، كما تنص المادة 28 من القانون نفسه على وجوب تأمين موقع الإنترنت الخاص بالمورد الإلكتروني بمنصة الدفع بواسطة نظام التصديق الإلكتروني، و تنص المادة 29 على خضوع منصات الدفع الإلكتروني لرقابة بنك الجزائر لضمان استجابتها لمتطلبات التشغيل البيني وسرية البيانات وسالمتها وأمن تبادل المعلومات.

كما يتم تقديم عدد من المزايا مثل إلغاء الرسوم ومصاريف استخدام العملاء للبطاقات الائتمانية وتخفيض تسعيرة الخدمات التي تُفرض على التجار بواقع 10 دنانير عن كل المشتريات التي تصل قيمتها إلى 5000دينار جزائري وتدفع إلكترونيا، كذلك، تم حث البنوك ومكاتب البريد على توفير بطاقات الدفع الإلكتروني لفائدة العملاء بدون تكاليف من خلال طلبات إلكترونية على شبكة الإنترنت بسهولة ودون قيود.(نفس المرجع السابق ، الصفحة 85).

كما نجد أن من بين الحوافز التي سنتها السلطات الجزائرية ، تخفيض الرسم على القيمة المضافة على المدفوعات الإلكترونية إلى 9 في المائة لبقية المعاملات المطبق عليها نسبة 19 في المائة، من جانب آخر، تتبنى الجزائر، عدد من التدابير لتعزيز دور شركات التكنولوجيا المالية بما يشمل وضع آليات للشراكة بين البنوك وشركات التكنولوجيا المالية لاستخدام التقنيات الحديثة في ميدان الدفع الإلكتروني ، وتقديم خدمات جديدة من شأنها رفع مستويات الشمول المالي ، إضافة إلى إنشـــاء مختبر في الميـدان المالي " **FINLAB**" لتشجيع إنشاء الشركات المتخصصة في الدفع الالكتروني ، وتنظيم ندوات لتشجيع استعمال الخدمات المالية الجديدة(نفس المرجع السابق) .

ولقد مكّنت "الهوية الرقمية" – التي بدأت في الجزائر عام 2016 – المؤسسات المالية من التعامل مع العملاء بكفاءة في الامتثال لمتطلبات مكافحة غسيل الأموال وغيرها من متطلبات "اعرف عميلك"، كما أتاحت التطورات الخاصة بواجهة برمجة التطبيقات المفتوحة لمقدمي الخدمات المالية الرقمية الوصول إلى البيانات من نظم عامة وخاصة مختلفة لزيادة السرعة وخفض تكلفة الخدمات المالية دون المساس بالسلامة والانتظام.

وقد استفاد مشغلو شركات الاتصالات من قدرة الخدمات المالية الرقمية على تسهيل المدفوعات وتقديم خدمات الدفع أولا بأول لخدمات الطاقة الشمسية والتأمين والإقراض.

في حين أن العديد من البلدان قد بدأت في معالجة العوامل التمكينية الأساسية لإدارة الخدمات المالية الرقمية والمدفوعات الرقمية، فإنها تتطلب عوامل تمكينية قوية: الأطر القانونية والتنظيمية المواتية، والبنية التحتية المالية والرقمية المواتية، ونظم الدعم الحكومية المساعدة.

وتتطلب معالجة هذه المجالات الثلاثة من واضعي السياسات النظر في مجموعة واسعة من القضايا الحرجة، من الاتصال الرقمي الأساسي وانتشار الهاتف المحمول، إلى إمكانية الوصول إلى البنية التحتية للمدفوعات الوطنية والأموال الإلكترونية إلى الخدمات غير المصرفية أو نشر النظم الرقمية ونظم الهوية الحيوية، مما يتيح الوصول إلى منصات البيانات الحكومية وضمان المنافسة على الحصول على الخدمات المالية الرقمية.

وفيما يخص بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي نجد أن 43 %من البالغين في الجزائر يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية خلال عام 2017 ، وفي البلدان مرتفعة الدخل، يمتلك 94 %من البالغين حسابات، مقابل 63 %في البلدان النامية ، كما أن هناك فجوة كبيرة بين الجنسين في الجزائر، حيث أن هناك 56 %من الرجال يمتلكون حسابات، مقابل 29 %من النساء، وعلى المستوى العالمي هناك 72 %من الرجال يمتلكون حسابات، مقابل 65 %من النساء.

الشكل2: الفجوة بين الجنسين في ملكية الحسابات المصرفية

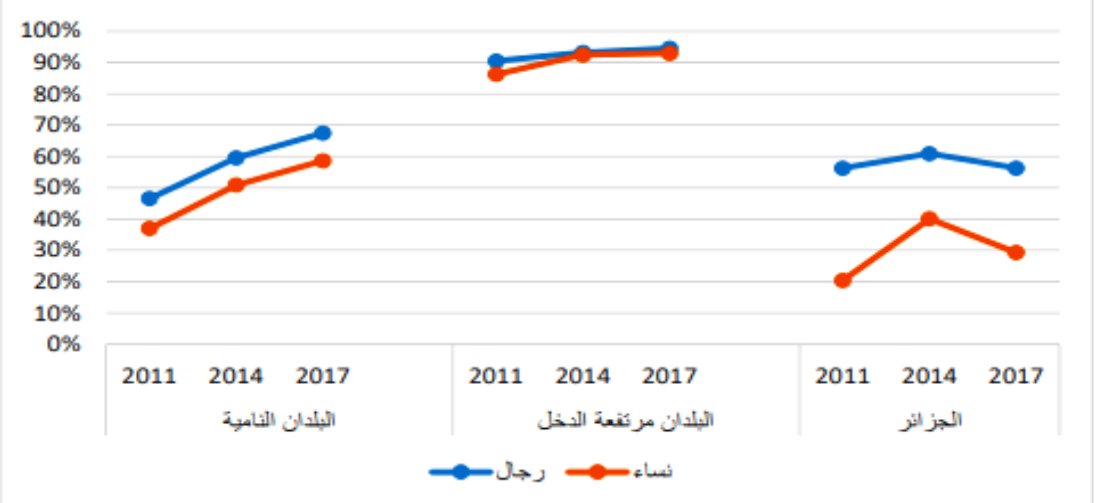

Source:Global Findex Database 2017

وعن أسباب عدم امتلاك حسابات مصرفية حسب بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2017 هو أنهم لا يمتلكون أموالا تستدعي استخدام حساب. فقد أشار 21 %إلى ذلك باعتباره أحد الأسباب ، فيما أشار نحو 4 %من أجابوا على هذا السؤال إلى التكلفة وبعد المسافة، وأفادت نسبة 12 %أنهم لا يمتلكون حسابا لأن أحد أفراد الأسرة لديه حساب بالفعل. وفي المقابل، أشار نحو 9 % ممن لا يملكون حسابات في مؤسسات مالية إلى نقص المستندات وانعدام الثقة في النظام المالي، وأشار 7 %إلى عدم حاجتهم للخدمات المالية، فيما أشار 5 %إلى التزاماتهم الدينية.

وبالنسبة للمدفوعات الرقمية نجد أن 26 %من البالغين في الجزائر بأنهم استخدموا حساباتهم مرة واحدة على الأقل في إرسال أو استلام مدفوعات رقمية خلال العام الماضي (2016) . وفي البلدان مرتفعة الدخل، بلغت النسبة 91 % مقابل 44 %في البلدان النامية، فقد زادت نسبة البالغين حول العالم الذين يرسلون أو يتلقون مدفوعات رقمية من 41 %إلى 52 %بواقع 11 نقطة مئوية ، وفي البلدان النامية ارتفعت نسبة البالغين الذين يستخدمون هذه المدفوعات بواقع 12 نقطة مئوية لتصل إلى 44 نقطة مئوية .

الشكل 3: استخدام الحسابات المصرفية في المدفوعات الرقمية

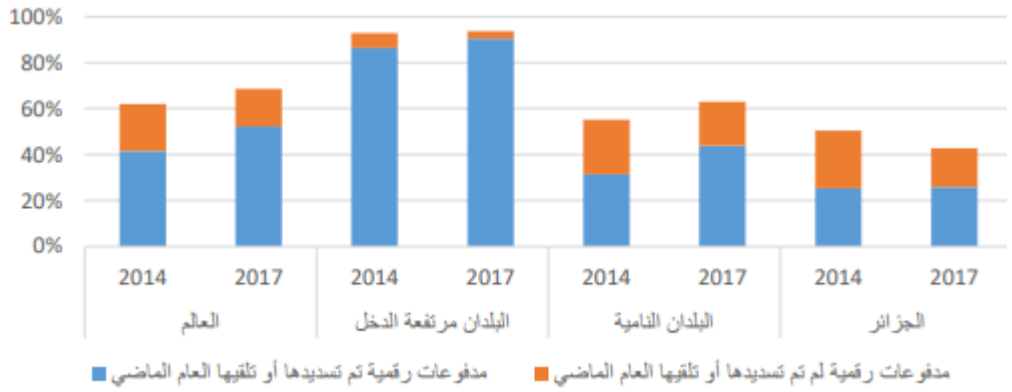

Source:Global Findex Database 2017

الخاتمة :

إن الشمول المالي مصطلح فرض نفسه بقوة على الساحة الاقتصادية عموما والمالية بشكل خاص ، حيثقد أظهرت العديد من الدراسات أن فوائده كبيرة جداً ، ومن ثم أصبحت الحكومات تهتم بشكل متزايد بمخاطر التهميش المالي وتأثيره السلبي على الاستقرار الاقتصادي والمالي ، والاجتماعي والسياسي، ويستلزم تحقيق الشمول المالي تقديم مجموعة شاملة من الخدمات المالية. من جهة أخرى ، تقود التغيرات والابتكارات السريعة في مجال التكنولوجيا، إلى الحصول على الخدمات المالية وتحقيق الشمول المالي، ولضمان استفادة الناس من الخدمات المالية الرقمية، يلزم توفر نظام للمدفوعات على درجة جيدة من التطور، وبنية تحتية جيدة ، ولوائح تنظيمية ملائمة، وإجراءات وقائية صارمة لحماية المستهلكين ، ويلزم أيضا تصميم الخدمات المالية، سواء أكانت رقمية أم تناظرية، بحيث تلبي احتياجات الفئات المحرومة .

سعت هذه الورقة البحثية إلى إظهار الوضع الحالي للشمول المالي وحال استخدام الرقمية المالية في الجزائر و العالم العربي، وتم عرض مدى إمكانية الدول العربية لتبني التكنولوجيا الرقمية، حيث تبين أنه لا يزال انتشار التكنولوجيا المالية في مراحلها الأولى في الاقتصاديات العربية بالمقارنة مع المجموعات الإقليمية الأخرى.

أولا : نتائج البحث

في ختام دراستنا التّحليلية للشمول المالي الرقمي في الاقتصادات العربية، تأكّدت لنا نتائج نستعرضها فيما يلي:

- تتفاوت دول العالم من حيث درجة تمتع سكانها بالخدمات المالية الأساسية، ويتضح هذا جلياً من خلال مؤشرات الشمول المالي ، ويؤدي الوصول إلى الخدمات المالية دوراً حاسماً في عملية التنمية.
- ساهمت طرق التمويل الجديدة من خلال استعمال التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، حيث يتجه العملاء بشكل متزايد نحو تنفيذ معاملاتهم المصرفية من خلال التطبيقات الإلكترونية والحلول الذكية .
- لضمان استفادة الجميع من الخدمات المالية الرقمية، يلزم توفر نظام للمدفوعات على درجة جيدة من التطور، وبنية تحتية جيدة ، ولوائح تنظيمية ملائمة، وإجراءات وقائية صارمة لحماية المستهلكين ، ويلزم أيضا تصميم الخدمات المالية، سواء أكانت رقمية أم تناظرية، بحيث تلبي احتياجات الفئات المحرومة .
- – نسبة المعاملات غير النقدية للفرد الواحد في الوطن العربي هي الأدنى بين المجموعات الإقليمية، ومن الممكن أن يتزايد الشمول المالي في الاقتصاديات العربية عن طريق استخدام الخدمات المالية الرقمية، حيث تسعى معظم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية ورغم قلتها في المنطقة العربية إلى الشراكة والتعاون مع المصارف، وباشراف ورقابة البنوك المركزية.

- نظراً لصغر حجمها ومحدودية انتشارها بشكل عام، لا تتصرف الشركات الناشئة على أنها منافس مباشر للبنوك العربية، بل تسعى معظم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية إلى الشراكة والتعاون مع المصارف.
- لا يزال اختيار التكنولوجيا المالية المناسبة والتطبيق الناجح لها، يشكل تحدياً للمصارف، وخاصة تلك التي لديها ثقافة إبتكارية ضعيفة، لذلك يمكن لعقد الشراكات مع الشركات الناشئة المختصة في مجال التكنولوجيا المالية ، أن يساعد المصارف على الحفاظ على حصتها السوقية، وذلك عبر تقديم منتجات مصرفية مبتكرة لعملائها.

– إن تعزيز الشمول المالي الرقمي يُمكن أن يساعد في تخفيف حدة تداعيات وباء كورونا، ، و برزت خلال أزمة كورونا أهمية الشمول المالي ، حيث أنه من المرجح أن تعزز القيود على حركة الأفراد من التكنولوجيا الرقمية كإحدى دعائم الشمول المالي.

- تتبنى الجزائر، عدد من التدابير لتعزيز دور شركات التكنولوجيا المالية بما يشمل وضع آليات للشراكة بين البنوك وشركات التكنولوجيا المالية لاستخدام التقنيات الحديثة في ميدان الدفع الإلكتروني ، وتقديم خدمات جديدة من شأنها رفع مستويات الشمول المالي.
- –تواجه الجزائر مجموعة من الصعوبات في تجسيدها للشمول المالي ، لهذا لابد من تحديد هذه المعوقات بدقة ومعالجتها للمضي قدما في تعزيز الشمول المالي .

ثانياً : توصيات البحث

بناءً على النتائج الواردة في هذه الدراسة ، تم تقديم التوصيات الرئيسية التالية:

– العمل على تبني إستراتيجية كاملة وواضحة لتحسين الشمول المالي في الاقتصادات العربية؛
– إجراء دراسة سوقية شاملة لكل دولة لفهم الأمور المالية بشكل أفضل ؛
– العمل على إنشاء نوع من التحالف العربي للشمول المالي يدعم الابتكار والبحث والتطوير وكذلك نشر الوعي.
– أولوية الارتقاء بنظم البِنية التحتية للقطاع المالي العربي، من خلال الاهتمام بالتكنولوجيا المالية ؛
– تشجيع الابتكار والإبداع في تصميم منتجات مالية متوافقة مع احتياجات الفئات المستبعدة ، من خلال تقديم خدمات ذات جاذبية ومزايا تنافسية مع المنتجات التقليدية من حيث التسعير، والشفافية، ووقت المعالجة، والعبء على العميل؛
– العمل على تعزيز حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية خاصة المعتمدة على التكنولوجيات الحديثة؛
–تعزيز المناهج التعليمية بمواد في التربية المالية بهدف زيادة الوعي والتثقيف المالي لدى المجتمع العربي، ؛
– من الضروري العمل على إصدار سياسات وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة، وذلك باتباع نهج شامل مبني على تشريعات عادلة وشفافة لتعزيز الشمول المالي ؛
–حاجة الاقتصاديات العربية إلى استخدام المالية الإسلامية التي تؤدِّي دورًا محفِّزًا في استقطاب الأفراد والمشروعات الصغيرة المستبعدة ماليًّا إلى النظام المالي الرسمي؛ والتي لا ترغب في استخدام الخدمات المالية والمصرفية لأسباب دينية؛
– ضرورة تطوير البنية التحتية التكنولوجية بالبنوك لغرض تعزيز الشمول المالي أكثر؛
– تنويع التطبيقات البنكية وتعريف المواطنين بكيفية استخدامها مما يساعد على تحقيق الشمول المالي؛
– يجب على بنك الجزائر دعم الشمول المالي من خلال التشريعات والتوجيهات اللازمة لتحقيق الشمول المالي ونشر الوعي المالي ؛

قائمة المراجع:

1. أسماء رفعت ، الشمول المالي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية . مالعلاقة ؟ ، المركز الوطني للفكر والدراسات الاستراتيجية ، مصر ، تاريخ التصفح 2020/09/12 : https://www.ecsstudies.com/9575
2. اتحاد المصارف العربية ، واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه ، ،الدراسات والابحاث والتقارير ، العدد 4، 2020 ،
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، العدد 68 ،الجزائر.
4. بسنت جمال ، تعزيز الشمول المالي في مواجهة كورونا ، المركز الوطني للفكر والدراسات الاستراتيجية ، مصر، تاريخ التصفح 2020/09/25 : https://www.ecsstudies.com/9575
5. بشار احمد العراقي وآخرون ، **الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية** ، المؤتمر الدولي الثاني في العلوم الادارية والمالية ، جامعة جيهان – أربيل – العراق ، 27-28 جوان 2018.
6. جلال الدين بن رجب ، دراسة حول احتساب مؤشر مرّكب للشمول المالي وتقدير العالقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، جوان 2018.
7. جلال الدين بن رجب ، احتساب مؤشر مرّكب للشمول المالي وتقدير العالقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية ، تقرير صندوق النقد العربي ، جوان 2018.
8. رشا محمد حمدي الحداد ، أثر تطبيق التحول الرقمي على المراجعة الداخلية وتحقيق السمول المالي –دراسة ميدانية في البنوك المصرية ، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، العدد الثالث، سبتمبر 2022 .
9. سالم عواد حسين وآخرون ،آليات وسياسات مقترحة لتوسيع ،قاعدة انتشار الشمول المالي وصولاً للخدمة المالية في العراق ، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة ، المجلد 11 ، العدد 1 ، بغداد ، 2019 ،)
10. سمير عبد الله، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث الدراسات الفلسطيني ، فلسطين، 2016 .
11. شنبي صورية وآخرون، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة، المجلد3، العدد 02 ،2018 .
12. عبد الحليم عمار غربي ، الصّيرفة الإسلامية في الشمول المالي والمصرفي – الاقتصادات العربية نموذجًا ، مجلة بيت المشورة ، العدد 8 ، دولة قطر، أبريل 2018 .
13. عبد الرزاق الشحادة وآخرون ، مؤشرات الاشتمال المالي وأثرها على الأداء المالي للبنوك الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي ، مجلة جامعة العين للأعمال والقانون ، الإمارات العربية المتحدة ، الإصدار الثاني ، السنة الرابعة 2020 ، تاريخ التصفح : 2020/09/25. https://uabonline.org/ar/واقع-الشمول-المالي-ودور-التكنولوجيا-ا/
14- صندوق النقد العربي ، التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية ، الاصدار الاول لتقرير مرصد التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية ، جوان 2020.
15- نغم حسين نعمة ، مؤشرات قياس الشمول المالي ، مقال منشور على موقع كلية اقتصاديات الاعمال ، جامعة النهرين ، العراق ، تاريخ التصفح : 2020 /10/01: https://eco.nahrainuniv.edu.iq
16. The Global Findex Database 2014, Measuring Financial Inclusion around the World, World Bank Policy Research Working Paper.
17.-The Global Findex Database 2017, Measuring Financial Inclusion around the World, World Bank Policy Research Working Paper.
18. The Global Findex Database 2011.
19. Banque d'Alger (2018, 14 Fév.). Aux banques et établissements financiers développement de l'inclusion financière : Note aux banques N° 01